الأسس المنهجية لجمع البيانات الإحصائية في البحوث الاجتماعية

أ.مالك الأخضر جامعة الجزائر-3-
أ.بعلة الطاهر جامعة البليدة 2

ملخص البحث: تعتبر عملية جمع البيانات خطوة مهمة في إجراء البحوث، ولكي يجمع الباحث البيانات المتعلقة بموضوع بحثه على نحو علمي منظم فإنه يدقق في اختيار أدوات بحثه، حيث أن لكل بحث أدواته الخاصة به، وتختلف هذه الأدوات باختلاف طبيعة البحث وهدفه والطريقة البحثية التي اختارها الباحث لتفيذ هذا البحث، وذلك يتمكن من إثبات فروضه ومن ثم تفسير نتائجه، ومن الأدوات التي يستخدمها الباحث للحصول على البيانات اللازمة نجد الملاحظة والاستبيان والمقابلة والاختبار، وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إبراز أهمية أدوات جمع البيانات في البحوث الإجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الاستبيان، المقابلة، الملاحظة، الاختبارات.

Résumé: la phase de collecte des données est la plus importante dans la réalisation des recherches, et pour collecter les données liées au sujet traité selon une méthode scientifique et organisée dépend au choix des outils de recherche, car chaque recherche a ses propres outils, et cela diffère par rapport au nature de recherche ; son objectif et la méthode de recherche choisi par le chercheur pour réaliser son travail de recherche, afin de confirmer ses hypothèses et interpréter ses résultats, parmi ces outils utilisé par les chercheurs dans le but de collecter les données nécessaire on trouve l'observation ; le questionnaire, l'entretien et le teste, la raison pour laquelle notre communication vise à illustrer l'importance des outils de collecte des données dans les recherches sociales.
Mots clés : le questionnaire, l'entretien, l'observation, les testes.

المقدمة:

تتلخص خطوات البحث العلمي في شعور الباحث بالمشكلة وتحديدها بشكل واضح، ثم تحديد الأبعاد المختلفة للبحث، كالأهداف والأهمية والمبررات والمحددات...الخ، بعد ذلك يقوم الباحث بعملية مراجعة لأدبيات المشكلة والدراسات السابقة المتعلقة بها. ثم تأتي مرحلة صياغة فرضيات الدراسة وتحديد منهجية البحث، ومصادر البيانات والمعلومات اللازمة ووسائل جمعها، ثم تحديد مجتمع وعينة الدراسة ثم جمع البيانات والمعلومات وتبويبها ومعالجتها إحصائيا بالأسلوب المناسب.

ويمكن القول أن خطوة جمع البيانات والمعلومات من مصادرها المختلفة تعد من أهم خطوات البحث العلمي، ذلك أن نجاح البحث يعتمد إلى حد كبير على مدى نجاح الباحث في الوصول إلى البيانات والمعلومات المطلوبة أولا، ومدى صحتها، دقتها، شموليتها وموضوعيتها.

والأهم من ذلك كله أنه كيف سيتم إجراء البحث وإعداده دون بيانات أو معلومات ؟ إن البيانات والمعلومات تعد الركيزة الرئيسية لجميع مراحل البحث العلمي، وبدونها لا يمكن لأي خطوة أن تتم وبالتالي لا يمكن لعملية البحث العلمي أن تكتمل، وعليه إشكالية دراستنا تتمحور حول كيفية الحصول على المعلومات من مصادرها الأولية من خلال اختيار الطريقة أو الأداة المناسبة ويمكن ترجمتها في التساؤل الجوهري التالي:

ما هي الأسس المنهجية التي يتبعها الباحث لجمع البيانات الإحصائية في البحوث الإجتماعية؟ وإلى أي مدى يمكن أن تساهم في فعالية البحث العلمي ؟

وضمن هذه الإشكالية تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي طبيعة البيانات الإحصائية في البحوث الإجتماعية؟ وما هي مصادر الحصول عليها؟

ما هي الأدوات المستخدمة من طرف الباحثين الأكاديميين للحصول على البيانات؟

ماهي الأسس التي يتم من خلال اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لجمع البيانات في البحوث الإجتماعية؟

وقصد الإجابة على التساؤلات المطروحة، قمنا بإتباع الخطة الموالية:

1. ماهية البيانات الإحصائية.
2. أنواع البيانات الإحصائية.
3. مصادر جمع البيانات.
4. أدوات جمع البيانات الأولية.
5. أساليب جمع البيانات الإحصائية.
6. معايير اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب.

1. ماهية البيانات الإحصائية: تلعب البيانات الإحصائية دورا هاما في الحياة المعاصرة، فهي المادة الرئيسة التي تعتمد عليها جميع البحوث والدراسات ووسيلة هامة للتعبير الكمي والنوعي عن الظواهر والمشكلات المطروحة من جهة، ولترشيد عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات والتنبؤ بسلوك هذه الظواهر وتطورها مستقبلا من جهة أخرى.

1.1. تعريف البيانات الإحصائية: البيانات الإحصائية هي القياسات أو التعدادات أو قيم المشاهدات للظواهر أو المتغيرات أو التجارب التي يجريها الباحث أو الإحصائي[1]. وتُعرف أيضا بأنها مجموعة من الأرقام أو الحقائق الرقمية التي تحتاج إلى معالجة وتنظيم أو إعادة تنظيم لكي تتحول إلى معلومات، ويمكن التعبير عنها بأنها المادة الخام، يتم تحويلها إلى معلومات قابلة للاستعمال بالاعتماد على مجموعة من الوسائل والأساليب الإحصائية الكمية[2].

من خلال ما سبق، يتضح بأن البيانات الإحصائية في البحث العلمي تتمثل كل ما يحصل عليه الباحث من حقائق تخص الظاهرة محل الدراسة وتتعلق بمفردات المجتمع المبحوث .وعلى هذا الأساس فهي المادة الرئيسة في أي بحث إحصائي وترتبط دقة البحث والتحليل بمدى توافرها ودقتها وهذا يؤثر بالطبع على مدى أهمية النتائج التي نتوصل إليها وكذا على صحة ما نتخذه من قرارات على أساس هذه النتائج. تأخذ البيانات في الواقع العملي صيغا وأشكالا مختلفة مثل :الأرقام، المؤشرات الكمية، الأشكال، الرسومات البيانية أو مزيج من هذه العناصر.

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين البيانات والمعلومات في ميدان البحث العلمي، فالمعلومات هي حقيقة تم إثباتها، فهي النتائج النهائية للبيانات بعد معالجتها باستخدام الأساليب الإحصائية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا المختلفة، لكي تبنى على أساسها نظريات مسلم بها، ذلك أن البيانات الخام ليس لها معنى ولا يمكن استغلالها ما لم تعالج.

2.1. أهمية البيانات الإحصائية: تُعد البيانات الإحصائية من أهم الموارد التي تعتمد عليها الحياة المعاصرة في مجالاتها كافة سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات مهما كان نوعها، وخاصة على مستوى التنمية. وتتجلى هذه الأهمية من خلال النقاط الموالية:[3]

- تعطي البيانات الإحصائية صورة موضوعية في لحظة زمنية معينة عن المجتمع بمعطياته المختلفة؛

البيانات الإحصائية ضرورية ومهمة لاتخاذ القرارات على جميع الأصعدة سواء بالنسبة للأفراد في حياتهم اليومية أو بالنسبة للمؤسسات بمختلف أنواعها؛

- مراقبة وتقييم مدى تطور المجتمع وإظهار الفروق بين المناطق والأقاليم والفئات في الوطن، وبالتالي فهي ضرورية للمجتمع المدني؛
- تعزيز البحث العلمي والأكاديمي وتطويره والمساهمة ليس فقط في تقييم ومراقبة التقدم بل في إنجازه؛

تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات والمتمثلة في قدرتها على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات، التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى العاملة في النشاط نفسه، عن طريق الاستغلال الأفضل للقدرات، الكفاءات، الإمكانات والموارد الفنية المادية، المالية، التنظيمية وبالخصوص المعلوماتية التي تتمتع بها المؤسسة والتي تمكنها من تصميم وتطبيق استراتيجياتها التنافسية؛

- تعتمد المؤشرات التنموية على معلومات إحصائية صادرة عن نظام إحصائي وطني قوي وموثوق به، لقياس مدى إمكانية وصول الدولة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الخاصة بها، فهي تمثل القاعدة الأساسية لوضع السياسات التنموية الفاعلة ومتابعتها ومراقبتها وبالتالي فهي تسمح بتقدير مستوى التنمية؛

- البيانات الإحصائية تسمح بتقدير مستوى التنمية للدول، فإنها تساعد على تحديد الأولويات والمهام المستقبلية وبالتالي لا يمكن قياس التطور المحقق أو تطبيق السياسات والبرامج الفعالة لمكافحة الفقر بدونها؛

- تعد البيانات الإحصائية الجيدة مدخلا عقلانيا لإدارة وتوفير الخدمات الأساسية ومتابعة وتقييم الآثار المترتبة على السياسات التنموية المختلفة؛

- الدول المانحة بحاجة إلى معلومات إحصائية لترصد أثر المساعدات التي تقدمها، وبالتالي فالبيانات تسمح بتقييم فعالية هذه السياسات؛

- ترتبط شفافية ومسؤولية ومتابعة صناعة القرار بجودة ونجاعة البيانات والمعلومات الإحصائية، والتي تعتمد على منهجية وطريقة جمعها، وذلك وفقا لقواعد التطبيق الجيد والمعايير المتفق عليها لضمان تسيير موجه وفقا للنتائج المراد الوصول إليها؛

- يعتمد رسم السياسات والخطط واتخاذ القرارات سلبا وإيجابا على حجم وجودة المعلومات المستخدمة، وبالتالي أي نقص أو خلل أو سوء استعمال يؤدي إلى تحمل تكاليف مالية وبشرية عالية دون الوصول إلى تحقيق الأهداف.

2. أنواع البيانات الإحصائية: تُعبر البيانات عن قيم لمتغير أو أكثر م ن المتغيرات الإحصائية، ويمثل المتغير الإحصائي خاصية مشتركة أو أكثر تميز عناصر المجتمع المدروس، تختلف باختلاف الظاهرة المدروسة باختلاف الزمان والمكان وغيرها من العوامل. تفيد في تحديد جوانب المجتمع المدروس مثل: المستوى التعليمي، الدخل، الحالة الاجتماعية، الطول، الوزن... إن كل خاصية أو صفة من هذه الصفات تعتبر متغيرًا إحصائيًا في حد ذاتها، ويرتبط نوع البيانات بنوع المتغير المدروس، وبالتالي فإن أنواع المتغيرات الإحصائية تمثل بدورها نوع البيانات التي يمثلها هذا المتغير. تنقسم المتغيرات الإحصائية إلى نوعين رئيسين وفقا للقيم التي يأخذها هذا المتغير، هما:

1.2. المتغيرات النوعية:[4] هي المتغيرات أو الظواهر التي لا يمكن قياسها كميا باستخدام وحدات معينة، مثل: الجنس، المستوى التعليمي، مستوى الرضا لزبائن مؤسسة معين ة، الحالة الاجتماعية... فهي تُعبر عن حالات، آراء، سلوك، خصائص، صفا ت أشخاص أو أشياء وبالتالي هي عبارة عن قيم ذات طابع نوعي، سواء أخذت قيم المتغير النوعي ترتيبا معينا أو لم تأخذ فليس لها دلالة حقيقية مثل المتغير الكمي لأنه لا يوجد أي قياس مرجعي. تسمى البيانات التي تعبر عن هذا النوع من المتغيرات بالبيانات النوعية.

يقاس هذا النوع من المتغيرات بمقياسين :المقياس الإسمي وتسمى المتغيرات في هذه الحالة بالمتغيرات النوعية الاسمية والمقياس الترتيبي وتسمى في هذه الحالة بالمتغيرات النوعية الترتيبية، وهذا وفقا لقابلية قيم هذا المتغير للترتيب من عدمه.

2.2. المتغيرات الكمية: المتغيرات الكمية هي الظاهرة أو الصفة التي يمكن قياسها كميا، بمعنى أن هذا النوع من المتغيرات يعكس كميا مدى توافر خاصية معينة. فالقيم الممكنة للمتغير الكمي قابلة للقياس كميا بأرقام عددية لها خصائص حسابية

وباستخدام وحدات قياس محددة، تمكننا من المقارنة الدقيقة بين قيمتين مختلفتين، فهي عبارة عن أعداد حقيقية (موجبة، سالبة أو معدومة) تتعلق بكميات كالوزن، الطول، الحجم، الدخل...

تسمى البيانات التي تعبر عن مثل هذه الخصائص أو عن هذا النوع من المتغيرات بالبيانات الكمية، ونميز في الواقع بين نوعين من المتغيرات الكمية:

1.2.2. المتغيرات المنفصلة :هي المتغيرات التي تأخذ قيما(أعداد) أو وحدات كامل مثل :عدد أفراد الأسر، عدد أفراد السائحين في منطقة معينة...، فهذه المتغيرات عبارة عن صفة (خاصية) تتغير بوحدات كاملة وليس بأجزاء.بمعنى آخر لا يوجد انقطاع أو انفصال بين القيم، وتسمى البيانات في هذه الحالة بالبيانات الكمية المنفصلة.

2.2.2. المتغيرات المتصلة :هي المتغيرات التي تأخذ أي قيمة في مجال معين ولا يوجد أي انفصال أو انقطاع بين القيم ولذلك تسمى قيما متصلة أو مستمرة، مثل خاصية الطول، الوزن...، فقيم هذا المتغير غير محدودة تمثل المجال المعرف حسب امتداد المتغير.

3. أدوات جمع البيانات: تُعتبر مرحلة جمع البيانات أهم مراحل البحث الإحصائي فإذا توافرت فيها الموضوعية والدقة والمصداقية انعكس ذلك في دقة التحليل وصحة النتائج والاستنتاجات الإحصائية والعكس. يمكن الحصول على البيانات الإحصائية من مصدرين أساسيين: المصادر التاريخية أو ما يصطلح عليه بالمصادر الثانوية وتسمى البيانات في هذه الحالة بالبيانات الثانوية، والمصادر الميدانية أو ما يصطلح عليه أيضا بالمصادر الأولية وتسمى البيانات في هذه الحالة بالبيانات الأولية هذه الأخيرة يمكن جمعها باستخدام طرق أو أدوات مختلفة باختلاف العوامل والظروف المحيطة بالبحث. قد تقتصر بعض البحوث أو الدراسات على أحد المصدرين دون الآخر كما يمكن استخدام كلا المصدرين في دراسات أخرى، حيث تغطي المصادر التاريخية بعض جوانب البحث بينما تغطي المصادر الميدانية الجوانب الأخرى له وهذا وفقا لطبيعة البحث وموضوع الدراسة.

1.3. المصادر الثانوية: تكون هذه المصادر تحت تصرف الباحث دون الحاجة إلى جمع البيانات من وحدات المجتمع الإحصائي مباشرة .بهذا تكون المصادر التاريخية للبيانات هي كل البيانات الجاهزة التي يعتمد عليها الباحث ويستخدمها بطريقة غير مباشرة ولا يعتبر مسؤولا عنها بل الجهة التي جمعتها ونشرتها هي المسؤولة عنها. تنحصر مسؤولية الباحث في هذه الحالة في تحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج، وينقسم هذا النوع من المصادر إلى قسمين:

1.1.3. المصادر الداخلية: تمثل إدارات وأقسام المنظمة محل الدراسة من خلال سجلاتها ودفاترها التي تتعلق بأنشطتها المختلفة (الإنتاجية، التسويقية، المالية، الموارد البشرية الخدمة الاجتماعية...)، وتعتبر عملية تسجيل وحفظ البيانات الأساسية الخاصة بالمنظمة مهمة وضرورية حتى تستطيع توفير قاعدة من البيانات يمكن للباحثين ومتخذي القرار الاستفادة منها في دراسة المشكلات التي تواجه المنظمة واتخاذ القرارات المناسبة لذلك[5].

2.1.3. المصادر الخارجية: هناك العديد من المصادر الخارجية للبيانات والتي يمكن أن يعتمد عليها الباحث عند دراسة مشكلة معينة، ويتوقف ذلك بالطبع على طبيعتها وحجمها ونوعية البيانات المطلوبة ومن أمثلة هذه المصادر: الوزارات والإدارات الحكومية، البنوك والمؤسسات المالية، الجامعات ومراكز البحوث، الهيئات والمنظمات المحلية المتخصصة، الأجهزة الإحصائية وغيرها من الهيئات الحكومية، الإنترنت وقواعد البيانات.

2.3. المصادر الأولية: هي تلك المصادر التي لها علاقة مباشرة بالظاهرة، تمثل البيانات التي يتم جمعها لأول مرة من الميدان، حيث يقوم الباحث بجمع البيانات بنفسه من وحدات المجتمع أو العينة محل الدراسة بعد معرفته بأهداف الدراسة ونوعية

المعلومات المطلوبة وتأكده من عدم إمكانية الاعتماد بالكامل على البيانات الثانوية للإجابة على تساؤلات البحث. إذا كانت البيانات التي تم الحصول عليها منشورة لأغراض أخرى غير أغراض الدراسة تعتبر بيانات ثانوية، أما إذا كانت البيانات التي تم الحصول عليها تم جمعها خصيصا للدراسة الحالية ومن مفردات عينة الدراسة فإنها تُعتبر في هذه الحالة بيانات أولية.

وبهذا فإن معيار التفرقة بين المصادر الأولية والمصادر الثانوية هو منشأ وحداثة البيانات وليس القائم بجمع هذه البيانات. يستخدم الباحث في جمع البيانات من المصادر الميدانية طرقا عديدة ومختلفة كالملاحظة المقابلة، الاستقصاء والتجربة العلمية، ويرتبط اختيار الطريقة المناسبة على طبيعة البحث والعوامل المحيطة به حيث توجد طرق تصلح في بعض الأبحاث ولا تصلح في أخرى وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل.

4. أدوات جمع البيانات الأولية: تتمثل أدوات التي يستخدمها الباحثين في إعداد البحوث الأكاديمية فيما يلي:

1.4. الاستبيان: يعد الاستبيان من الأدوات الأكثر استخداما لجمع البيانات الأولية، فهو عبارة عن عدد معين من الأسئلة تقدم للمستجوبين قصد الإجابة عليها، ويحتاج الاستبيان إلى عملية كبيرة عند القيام بتطويره واختباره قبل البدء باستخدامه.[6]

1.1.4. سمات الاستبيان الجيد:

- أن يحتوي الاستبيان على الأسئلة التي تكفي للحصول على البيانات المطلوبة دون غيرها.
- الإيجاز والبساطة وبلغة يفهمها المستقصى منهم.
- تجنب عيوب إعداد وصياغة الأسئلة.
- أن يتفق الاستبيان مع وسيلة جمع البيانات.
- أن لا يحتوي الاستبيان على أسئلة تستدعي بيانات شخصية للمستقصى منهم لا تفيد البحث.
- أن يتضمن الاستبيان أسئلة تهدف إلى التأكد من صحة إجابات المستقصى منهم.
- أن يتضمن الاستبيان مساحات كافية للإجابة على الأسئلة.
- يجب أن يصمم الاستبيان بطريقة تمكن من تبويب الإجابات وتحليلها.
- يجب أن الإخراج الجيد الاستبيان من حيث المظهر والتنسيق البديع وسهولة التناول وقوة التحمل في المراحل التي تمر بها استمارة الاستبيان حتى يتم حفظها.[7]

2.1.4. أشكال الاستبيان:

أ. الاستبيان المغلق: في هذا النوع من الاستبيانات لا يحدد الباحث في استمارته إجابات مفتوحة، وعلى المستجيب أن يختار ما يراه مناسبا ،أو يحدد ما ينطبق عليه منها و الاستبيان الذي يتكون عادة من قائمة معدة من الأسئلة أو العبارات الثابتة ،وعلى المستجيب أن يختار من بين إجابات ممكنة محددة.[8]

ب. الاستبيان المفتوح: وهو الاستبيان الذي يترك للمستقصى منه حرية التعبير عن آرائه بالتفصيل مما يساعد الباحث على التعرف إلى الأسباب و العوامل و الدوافع التي تؤثر في الآراء و الحقائق، ولكن يؤخذ على هذا الشكل أن المستقصى منهم لا يتحمسون عادة للكتابة عن آرائهم بشكل مفصل ولا يمتلكون الوقت الكافي للإجابة عن أسئلة تتطلب منهم جهدا، كما أن الباحث يجد صعوبة في دراسة إجابات المفحوصين وتصنيفها بشكل يساعده للاستفادة منها.

ج. الاستبيان المغلق – المفتوح: يتكون هذا الشكل من أسئلة مغلقة يطلب من المفحوصين اختيار الإجابة المناسبة لها، وأسئلة مفتوحة تعطيه الحرية في الإجابة.[9]

3.1.4. الشروط المنهجية لتصميم الاستبيان:

- تحديد الموضوع العام للبحث.

- تقسيم الموضوع العام إلى عدد من الموضوعات الفرعية حتى يتسنى للباحث تغطية كل فرع بمجموعة من الأسئلة التي تشكل في مجموعها العام الأسئلة التي يتألف منها الاستبيان عند التطبيق.

- تقويم الأسئلة ويتم ذلك بمراجعة أولية للأسئلة والتأكد من تغطية الأسئلة لكافة الموضوعات الفرعية والعامة ،وعرض الأسئلة على مجموعة من الأفراد لتلقي المزيد من الملاحظات.

- طباعة الأسئلة بشكلها النهائي في نموذج خاص ثم توزيعها على المشاركين في البحث.

- جمع الاستبيان والبدء بتحليل المعلومات الموجودة به وتصنيفها وتفسير نتائجها للخروج بتوصيات مناسبة تتعلق بمشكلة البحث.[10]

4.1.4. مزايا وعيوب الاستبيان.

أ. مزايا الاستبيان:

-الحصول على معلومات من عدد كبير من الأفراد متباعدين جغرافيا.

-من أقل وسائل جمع البيانات جهد وكلفة، خاصة في حالات المناطق المنتشرة جغرافيا حيث يمكن استخدام البريد في توزيع الاستبيانات

-أكثر الطرق موضوعية لأنها لا تحمل اسم المستجوب، ضمانا للسرية مما يحفز المستجوب على إعطاء بيانات أكثر صحة.

-يوفر وقت للمستجوب للتفكير في الإجابة مما يجعل الاجابة أقرب إلى الدقة.

ب. عيوب الاستبيان: يؤخذ على الاستبيان كأداة بحث علمية:

- قد تتأثر بعض إجابات المفحوصين بطريقة وضع الأسئلة خاصة إذا كانت هذه الأسئلة توحي بالإجابة، فيحاول المفحوص أن يجيب عن الأسئلة بما يرضي الباحث لا بما يشعر به هو.

- هناك فروق واسعة بين المفحوصين من حيث مؤهلاتهم وخبراتهم وتفاعلهم مع موضوع الاستبيان، فالمفحوصون لا يتمتعون بالكفاءة والخبرة نفسها ومن هنا كانت المعلومات التي يقدمونها مرتبطة بخبراتهم الخاصة.

- يميل بعض المفحوصين إلى تقديم معلومات غير دقيقة أو معلومات جزئية أو قد يخشى التعبير الصريح عن آرائه و مواقفه نتيجة لاعتبارات اجتماعية معينة أو لاعتبارات أمنية تتعلق بسلامته الشخصية.

- قد لا يتوافر مستوى الجدية المرتفع عند بعض المفحوصين فيجيبون عن أسئلة الاستبيان بتسرع وعدم اهتمام.[11]

2.4. المقابلة: تعتبر المقابلة أداة بحثية تشبه إلى حد كبير الاستبيان في خطواتها ومواصفاتها، مع فرق واحد وهي أنها حوار بين الباحث وصاحب (أصحاب) الحالة المراد الحصول على معلومات منه أو تعبيراته عن آرائه واتجاهاته ومشاعره ،ويقوم بالمقابلة أشخاص مدربون تدريبا خاصا لجمع البيانات من الأفراد بشكل مباشر من خلال طرح أسئلة محددة وتفسير الغامض منها ويقوم الباحث أو من ينوب عنه بتسجيل ما دار فيها .[12]

1.2.4. أنواع المقابلات: تتنوع المقابلات وتصنف على أساس الهدف الذي تسعى لتحقيقه، وتختلف في موضوعها و مجالها وفق الأنواع التالية:

أ. من ناحية وظيفة والغرض من المقابلة: تشمل:

• المقابلات التشخيصية :التي تهدف إلى فهم المشكلة و تقصي الأسباب التي أدت لها، ويستخدم هذا النوع في مجال الطب النفسي لتشخيص حالات المرضى.

• المقابلة العلاجية: تهدف إلى فهم المشكلات الشخصية والتعليمية و المهنية على نحو أفضل ووضع خطط لحل هذه المشكلات.

• المقابلة الإرشادية: تهدف إلى فهم المشكلات الشخصية والتعليمية و المهنية على نحو أفضل ووضع خطط لحل هذه المشكلات.

ب. من ناحية عدد المفحوصين: وتنقسم إلى نوعين مقابلة فردية ومقابلة جماعية.

• المقابلة الفردية: تعتبر من أكثر أنواع المقابلة في الدراسات النفسية و الاجتماعية وتتم بين الباحث و شخص واحد، بحيث يشعر المفحوص بحرية التعبير عن نفسه بطريقة شاملة و صادقة ودون تحفظ إلا أن هذا النوع من المقابلة يتطلب الوقت والجهد والنفقات.

– المقابلة الجماعية: هي المقابلة التي تتم بين الباحث وعدد من الأفراد في وقت واحد ومكان واحد، ويساعد هذا على توفير الوقت والجهد والنفقات، ويساعد هذا النوع من المقابلات على تبادل الخبرات ولآراء ووجهات النظر ومساعدة بعضهم البعض على تذكر المعلومات. ومن شروط هذا النوع آن يكون عدد الأفراد صغير ومتجانس في النوع والسن والمستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

ج. المقابلات المقننة والمقابلات غير مقننة:

- المقابلات المقننة: تكون أكثر تحديد من حيث عدد الأسئلة التي توجه أفراد عينة البحث وترتيبها، ويجب أن يكون الأسلوب مرتب لكل الأفراد، وتقتصر الإجابة على الاختيار من إجابات محددة في قائمة سبق تحديدها.
- المقابلات غير المقننة: لا تحدد فيها الأسئلة، تشجع أفراد العينة على التعبير على أفكارهم وآرائهم بحرية وتلقائية، حيث تحتاج إلى مهارة فائقة لتحليل النتائج.[13]

2.2.4. صفات المقابل: لا يستطيع المقابل تحقيق المقابلة الناجحة مع المستجوب وكسب تعاونه وثقته، ولا يستطيع جمع المعلومات وتسجيلها وإعدادها للتفريغ والتبويب دون تمتعه ببعض الصفات الشخصية والاجتماعية والفنية التي تساعده على تنفيذ مهام المقابلة بصورة جيدة وفاعلة منها:

– الصدق والأمانة في طرح الأسئلة و تسجيل المعلومات والحقائق.

– اهتمام المقابل بموضوع البحث و تشوقه إلى التعرف على الحقائق و المعلومات مع الصبر واحترام المستجوبين.

– الدقة في طرح الأسئلة و تسجيل المعلومات.

– التكيف مع الأشخاص، والظروف التي تحيط بالمستجوبين، لان فشل المقابل في تكيفه سيؤثر سلبا على المبحوث وعلى البحث.

– شخصية المقابل الجذابة و المزاج السوي المعتدل رغم اختلاف الظروف و الملابسات.

– الذكاء والثقافة ،إذ ينبغي أن يكون المقابل ذكيا، له دراية بطبيعة الناس و سيكولوجياتهم، وان يكون على مستوى ثقافي يتلاءم مع الموضوع الذي يبحثه.[14]

3.2.4. مزايا وعيوب المقابلة: للمقابلة العديد من المزايا كما يؤخذ عليها بعض العيوب في مقابل التقنيات الأخرى، ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ. مزايا المقابلة: إنها تقنية مرنة الاستعمال :أي أنها تسمح بمرونة عالية في طرح الأسئلة ،حيث تتيح للباحث فرصة تحديد صياغة وترتيب الأسئلة، مع توضيح المصطلحات غير الواضحة.

– التحكم بوضع المقابلة أي أنها تمنح للباحث فرصة السيطرة على وضع المقابلة، حيث يستطيع الباحث أن يضمن إجابة المبحوث في كل الأسئلة وفق الترتيب الذي يريده الباحث ،كما يكون بإمكان الباحث تدوين زمن ومكان المقابلة ،مما يسمح له بتفسير الإجابات بدقة اكبر وخاصة عندما تقع بعض الأحداث خلال فترة المقابلة ،والتي يمكن أن تؤثر على إجابات المبحوثين.

– يكون معدل استجابة المبحوثين أعلى منه في التقنيات الأخرى خاصة الاستبيان البريدي ،وبدرجة كبيرة مع من يعانون من صعوبات في القراءة أو الكتابة أو فهم اللغة المستعملة في المقابلة.

– تمكن المقابلة الباحث من جمع معلومات إضافية عن المبحوث، كبعض السمات الشخصية عنه وعن بيئته والتي يكمن أن تساعد الباحث في تفسير النتائج، بالإضافة إلى ما سبق ذكره ،فقد ينتج المقابلة ردود – أفعال عفوية يسجلها الباحث ليستفيد منها في مرحلة تحليل البيانات.

ب. عيوب المقابلة: يمكن أن نوجز هذه العيوب في ما يلي:

– تكاليف المقابلة أعلى من التقنيات الأخرى لما تتضمنه من اختيار تدريب الأشخاص الذين سيجرون المقابلة، ودفع أجورهم إضافة للوقت الذي تستغرقه هذه التقنية في تطبيقها.

– كما سبق وأن اشرنا فان من مزايا المقابلة المرونة هذه الأخيرة قد تترك مجالا كبيرا للتأثير الشخصي وتحيزه، وقد يرجع هذا إلى الإشارات اللفظية، كما يلعب جنس المقابل وعرقه وانتمائه الطبقي دور في تحيز المقابل.

– غياب المجهولية؛ حيث تفتقد المقابلة إلى المجهولية التي تضمنها التقنيات الأخرى خاصة الاستبيان ،لان بإمكان الباحث بإمكانه معرفة الكثير عن المبحوثين مثل(أسماءهم، عناوينهم أرقام هواتفهم....)، لذا قد يشعر المبحوث بنوع من الإحراج في بعض الأحيان الخطر، خاصة عندما تكون الأسئلة تتعلق ببعض القضايا الحساسة (سياسية، شخصية،...الخ).[15]

3.4. الملاحظة: هي أداة من أدوات البحث العلمي تجمع بواسطتها المعلومات التي تمكن الباحث من الإجابة عن أسئلة البحث و اختبار فروضه، فهي تعني الانتباه الموجه و المقصود نحو سلوك فردي أو جماعي معين بقصد متابعته ورصد تغيراته ليتمكن الباحث بذلك من :وصف السلوك فقط أو وصفه وتحليله أو وصفه وتقويمه.[16]

1.3.4. أنواع الملاحظة: يمكن تصنيف الملاحظة إلى أنواع وأشكال مختلفة حسب الأساس الذي يعتمد للتصنيف، ونجد من بين هذه الأنواع ما يلي:

- الملاحظة المباشرة: تكون الملاحظة مباشرة حين يقوم الباحث أو جامع البيانات بملاحظة سلوك معين من خلال اتصاله مباشرة بالأشخاص أو الأشياء المراد دراستها.
- الملاحظة الغير مباشرة: وتكون الملاحظة غير مباشرة حين يقوم الباحث أو جامع البيانات بجمع البيانات من مصادر ثانوية كالمراجع والسجلات والتقارير والمذكرات التي أعدها الآخرون.

3.3.4. مزايا وعيوب الملاحظة:

أ. مزايا الملاحظة: تتميز الملاحظة كأداة بحثية بما يلي:

– دقة البيانات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الملاحظة.

– يتم تسجيل السلوك الذي يلاحظ في أثناء فترة الملاحظة، حيث يضمن ذلك دقة التسجيل وبالتالي دقة البيانات.

- يمكن إجراء الملاحظة على عدد قليل من المفحوصين وليس من الضروري أن تكون العينة التي يلاحظها الباحث كبيرة الحجم.
- قلة التكلفة والجهد المبذول في الملاحظة والتدوين.

ب. عيوب الملاحظة: أما فيما يخص عيوب الملاحظة فتتمثل فيما يلي:

- تتطلب باحثا متدربا وشديد الانتباه.
- قد تتطلب وقتا طويلا، فقد ينتظر الباحث أو جامع البيانات فترة طويلة حتى يبرز السلوك المطلوب ملاحظته، وقد لا يتحقق هذا من خلال انتظار الباحث.
- قد يسهى على الباحث أو جامع البيانات ملاحظة موقف جزئي أو تسجيل ما يلاحظه بالكامل.
- قد تتدخل عوامل وقتية تؤثر على السلوك في أثناء الملاحظة فيؤثر ذلك على دقة وصحة ما يلاحظ.
- قد يصعب تحليل الملاحظات الوصفية وتحويلها إلى بيانات كمية.

4.4. الاختبارات (الأساليب) الاسقاطية: تعتبر الاختبارات وسيلة قياس لغرض التقويم، وهي أداة من أدوات البحث وخاصة في الدراسات التربوية التي تقيس عوامل متعددة مثل التحصيل الدراسي والقدرات العلمية والاتجاهات...وغيرها، وفي مجال الإدارة تستخدم الاختبارات من أجل تدريب العاملين وتحديد مستوى أدائهم للعمل وتقويم إنتاجيتهم، كما تستخدم في عمليات التوظيف والترقية والنقل، وعليه فإن الاختبارات تستخدم في مجالات واسعة تشمل مختلف ميادين الحياة، ومن أبرز الأمور التي يتوجب على الباحث أن يأخذها بعين الاعتبار عند استخدام الاختبارات بوصفها أداة بحثية ما يلي:[17]

- ملاءمة لغة الاختبار للفئة المستهدفة من الدراسة.
- ملاءمة مستوى الاختبار لمستوى أفراد الدراسة لكي يتسنى للباحث التمييز بينهم.
- عند وجود معايير سابقة خاصة بالاختبار يتوجب عدم استخدام هذه المعايير القياسية إلا بعد قناعة الباحث بتماثل ظروف عينة الدراسة مع العينة التي بنيت هذه المعايير القياسية عليها.
- مراعاة خطوات إعداد الاختبار الجيد.
- تهيئة الجو المناسب للاختبار.

1.4.4. أنواع الاختبارات الاسقاطية: يمكن تقسيم الأساليب أو الاختبارات الاسقاطية بحسب طبيعة المثير الذي يقدم للفرد ويطلب منه الاستجابة له، إلى ما يلي:

أ. الأساليب الاسقاطية المصورة: وهي الأساليب التي تستخدم صورة أو مجموعة من الصور الغامضة ويطلب من المبحوث أن يعبر عن ما يرى في الصورة، ومنها اختبار رورشاخ بعرض عدة صور لبقع من الحبر ليس لها شكل معين أو معنى محدد ويطلب من الفرد أن يصف ما يراه من أشكال في هذه الصور وما توحي له من معان ومشاعر، ومنها أيضا اختبار تفهم الموضوع (TAT) اختصارا، ويحتوي هذا الاختبار على عدة صور تتضمن مواقف مختلفة تعرض على الفرد المبحوث، ويطلب منه ذكر ما توحي به كل صورة له من مشاعر أو انفعالات و ما يرى فيها من معان ،او أن يتخيل قصة تدور أحداثها حول صورة ما.[18]

ب. الأساليب الاسقاطية اللفظية: وفيها تستخدم الألفاظ بدلا من الصور، ومنها اختبار تداعي الكلمات ؛ويكون ذلك بخلط كلمات ذات علاقة بالبحث بأخرى عادية مألوفة على أن يستجيب الفرد بأقصى سرعة ممكنة تكون الاستجابة

تلقائية قدر الإمكان، حيث يمكن أن تكون الكلمات التالية اختبارا اسقاطيا: مدرسة، طالب،...الخ، ومن الأساليب الاسقاطية اللفظية اختبار تكملة الجمل وذلك بإعداد مجموعة من الجمل الناقصة التي لها علاقة بموضوع البحث وعرضها على المبحوث ويطلب منه تكملتها بسرعة حتى تكون الإجابة تلقائية، ومنها أيضا اختبار تكملة القصص، وذلك بعرض قصة ناقصة تدور حوادثها حول موضوع البحث ويطلب من المبحوث تكملة القصة.

ج. الأساليب السكودرامية: وهي التي يطلب فيها من الفرد أن يمثل دورا معينا بوقت محدود ،كان يطلب منه تقليد شخصية معينة كالمعلم أو الشرطي ،أو تمثيل موقف معين كالاختبار أو تحرير مخالفة سير دون أن يعطي تفاصيل عن طبيعة الدور الذي سيلعبه ،حيث سيعكس هذا الدور التمثيلي ما يضيفه المبحوث من حركات وانفعالات وسلوك.

2.4.4. مزايا وعيوب الاختبارات الاسقاطية:

أ. مزايا الاختبارات الاسقاطية: تتميز الاختبارات الاسقاطية بما يلي:

- تساعد في دراسة الجوانب النفسية والشخصية للمستجوب.
- تمتاز بالمرونة إذ يمكن استخدام أكثر من أسلوب إسقاطي في أن واحد.

مفسرة في الدراسات المقارنة بين المجتمعات في مواقف متعددة.

ب. عيوب الاختبارات الاسقاطية: في حين ما يعيق الباحث في الاعتماد على هذا الأسلوب هو:

صعوبة تفسير البيانات بسبب الانفعال و العصبية التي تنتاب المستجوب.

احتمالات التحيز في استخلاص النتائج، فقد يفسر الباحث أمرا بشكل مختلف عن الواقع.

صعوبات تقنين البيانات و تصنيفها وتحليلها، حيث يصعب إخضاع التصرفات السلوكية والنفسية لمقياس واحد محدد.

مدى تعاون المستجوب عند التعبير في الرأس والمشاعر بصدق وأمانة ،فبعض المستجوبين قد يرفض التعاون أو يكون تعاونهم متدني وهذا لا يساعد في تحقيق هدف البحث .

وجود أفراد متخصصين للقيام بالبحث والدراسة، حيث لا يمكن أن يقوم به إلا شخص متخصص ولديه إلمام كاف بأساليب التحليل النفسي.

يطبق هذا النوع على الدراسات النفسية ويصعب تطبيقه على غيرها من الدراسات.

5. أساليب جمع البيانات الإحصائية: تمثل الأساليب الإحصائية الطريقة المنطقية والرشيدة لدراسة الظواهر المختلفة وتحليلها والتنبؤ بسلوكها في المستقبل، فهي تعتبر الأسلوب العلمي للتعبير الكمي والنوعي عن الظواهر، بناء على تحليل موضوعي للمعلومات المتاحة.

1.5. أسلوب الحصر الشامل: الحصر الشامل هو الدراسة الشاملة لجميع وحدات المجتمع الإحصائي، بهدف الحصول على معلومات إحصائية شاملة لخاصية أو أكثر من خواص المجتمع، ومن ثم إجراء التحاليل المنهجية اللازمة. يتطلب هذا النوع من الدراسات وقتا طويلا، تكاليف بشرية، مالية ومادية كبيرة لتنفيذها وجهودًا ضخمة لإتمامها، لذلك يتم تنظيمه عادة على فترات متباعدة كما هو الحال في التعداد العام للسكان والذي ينظم على فترات دورية منتظمة، عادة كل عشر سنوات في معظم أقطار العالم.

إن إجراء الحصر الشامل على فترات دورية منتظمة يتيح إمكانية دراسة الفروق وتقييم السياسات والإجراءات والتنبؤ بالتغيرات المستقبلية .ويهدف التعداد العام للسكان إلى معرفة خصائص السكان في فترة زمنية معينة، تمثل هذه الخصائص عدد السكان، معدلات نموهم، توزيعهم الجغرافي خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية.

2.5. أسلوب الحصر الجزئي: الحصر الجزئي هو حصر لجزء من المجتمع الإحصائي المدروس والذي يمثل الجزء الأكبر للظاهرة أو المشكلة المدروسة، ويستبعد الجزء الآخر من المجتمع نظرا لقلة أهميته أو لتوقع صعوبات في الحصول على بيانات صحيحة من هذا الجزء.

يستخدم هذا النوع في مجالات متعددة، خاصة لحصر المؤسسات والمصانع الصغيرة والعاملين في الصناعات الحرفية التي يكون عدد وحداتها كبيرا ومساهمتها بالإنتاج قليلة(مثل: صناعة السجاد والنسيج والأحذية...). وأحسن مثال على ذلك، الإحصاء الصناعي الذي يستبعد منه كل المؤسسات الصناعية التي يقل عدد العمال فيها عن عشرة مع أن نسبتها تصل في بعض الأحيان إلى حوالي % 95 من مجموع المؤسسات إلا أن مساهمتها في الإنتاج لا تزيد عن % 20 من مجموع الإنتاج، ولهذا فإن هذا النوع من الحصر يعتبر غير كامل بالنسبة لعدد المؤسسات الصناعية المشمولة ولكنه يحتوي على نسبة كبيرة لكل من العمال وقيمة الإنتاج الصناعي.

عند استخدام هذا الأسلوب نقوم بتقسيم الوحدات الإحصائية إلى وحدات تتركز فيها الظاهرة المدروسة، نقوم بحصرها حصرا شاملا (غالبا ما يكون عددها قليل) وتسمى بالوحدات المحصورة. أما بقية الوحدات فإنها قليلة الأهمية لقلة مساهمتها في الظاهرة (رغم ضخامة عددها أحيانا) لذلك نستغني عنها ولا ندخلها في البحث، ونقوم بتقدير مساهمتها باستخدام إحدى طرق التقدير وتسمى هذه الوحدات بالوحدات المبتورة.

3.5. أسلوب المعاينة: يعتبر أسلوب المعاينة من أفضل الطرق العلمية المستخدمة في البحوث الإحصائية في المجالات كافة، ونظرا لتطوره فقد أصبح ضرورة علمية لكل الأبحاث مهما كان هدفها لما له من أهمية في قياس مدى مصداقية ودقة النتائج، على هذا الأساس تطور استخدامه تطورا سريعا في شتى الميادين وأصبح يلعب دورا مهما في الكثير من الدراسات النظرية والتجريبية. يهدف أسلوب المعاينة إلى تقدير المعالم الرئيسة للمجتمع من خلال بيانات أخذت من عينة ممثلة للمجتمع، أي تتوافر فيها خصائص المجتمع الأصلي، وهذا لتخفيض أخطاء المعاينة إلى حدها الأدنى. يرتبط تمثيل العينة للمجتمع بعوامل عديدة كحجم العينة، تباين خصائص المجتمع، طريقة اختيار العينة، الطريقة المعتمدة في تصميم العينة وغيرها من العوامل الأخرى.

6. معايير اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب: تتطلب مرحلة جمع البيانات تحديد الأسلوب المناسب لجمعها وهذا ليس بالأم ر السهل، فهي مشكلة يواجهها مصمم البحث، لهذا فإن تحديد الأسلوب المناسب لجمع البيانات الإحصائية من الميدان يتم وفقا لمعايير محددة كما يلي:

1.6. طبيعة المجتمع: يقصد بطبيعة المجتمع حجم المجتمع (عدد مفرداته) وإمكانية تلف مفرداته من جراء عملية الحصر. قد يكون مجتمع الدراسة محدودا يمكن حصره ومعرفة عدد مفرداته، وقد يكون غير محدود لا يمكن حصره ومعرفة عدد مفرداته، كما أن بعض المجتمعات يؤدي حصرها كلية إلى تلف مفرداتها، وعلى أساس طبيعة المجتمع يتحدد الأسلوب الملائم للدراسة.

2.6. الهدف من الدراسة: إذا كان الهدف من الدراسة هو الحصول على بيانات إحصائية شاملة عن وحدات المجتمع الإحصائي المدروس يكون من الضروري استخدام أسلوب الحصر الشامل، مثل التعدادات السكانية التي تهدف إلى حصر ودراسة خصائص كل أفراد المجتمع .أما إذا كان الهدف من الدراسة هو جمع بيانات جزئية عن خصائص معينة لمجتمع ما يكون استخدام أسلوب المعاينة هو المناسب، ويتم ذلك وفقا لشروط وإجراءات وأسس علمية محددة بهدف استقراء خصائص المجتمع الكلي وفق درجة معينة من الدقة.

3.6. مدى تجانس الوحدات الإحصائية: يقصد بالتجانس تطابق الخصائص بين وحدات العينة، فإذا كانت وحدات المجتمع المدروس متجانسة من حيث خصائص، طبيع ة ونوعية الدراسة المراد القيام بها، فأسلوب المعاينة هو الأسلوب المناسب للدراسة وإذا كان المجتمع متجانسا بشكل كبير فلا مبرر لدراسته بطريقة الحصر الشامل، لأن ذلك يعتبر مضيعة للوقت والجهد والمال، فعينة صغيرة تكفي لدراسته.

4.6. الدقة المطلوبة والوقت المخصص للبحث: ترتبط دقة البيانات المطلوبة بالدراسة الكلية للمجتمع الإحصائي المدروس، أما إذا كان البحث مقيدا بالوقت فلا بد من التضحية بجزء من الدقة أو ما يسمى بهامش الخطأ، من خلال دراسة عينة ممثلة للمجتمع لأن أسلوب المعاينة هو الأكثر ملائمة مع معايير الحاجة إلى البيانات المناسبة في الوقت المناسب.

5.6. الإمكانات المالية والبشرية المتوفرة: يتطلب الحصر الشامل تكاليف مالية وبشرية معتبرة تكون في غالب الأحيان العائق أمام هذا النوع من الدراسات، بالتالي يعتبر أسلوب المعاينة الأسلوب الأنسب في حالة محدودية ميزانية البحث فوفقا للميزانية المقررة للدراسة يحدد الأسلوب المناسب.

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول بأن الباحث يلجأ إلى استخدام أدوات متنوعة لجمع البيانات الأولية في البحوث الأكاديمية، حيث تعتبر هذه الأدوات البحثية وسائل مساعدة للحصول على البيانات اللازمة لموضوع البحث، كما تساعد على تحديد ما لدى الباحث من قدرات واستعدادات وطرق تفكير وبحث، ولذلك لا بد أن يكون لدى الباحث إلمام كاف بالأدوات المختلفة، ولديه المهارة في استخدام هذه الأدوات وإعدادها، وتفسير النتائج التي تؤدي إليها.

هذا وإن أدوات جمع البيانات تتفاوت في قدرتها على القياس، حيث أن الأداة التي تستطيع قياس استجابة معينة لا تكون بالضرورة مناسبة أو قادرة على قياس استجابة أخرى، وهذا رجع إلى كون أن لكل أداة من هذه الأدوات مميزاتها وعيوبها، مما يستوجب على الباحث اختيار الأداة التي تتناسب مع مشكلة بحثه وطبيعته ومنهجه وأهدافه، وعليه فإن الأدوات البحثية الأكثر مناسبة للبحوث الإنسانية المسحية والاستطلاعية هي الاستبيان والمقابلة، في حين أن البحوث التجريبية تعتمد غالبا على الملاحظة المباشرة، وفي مقابل ذلك البحوث التاريخية على الملاحظة الغير مباشرة، أما فيما يخص الدراسات التربوية التي تهدف إلى قياس تحصيل الطلبة أو تقويم المناهج وطرق التدريس تكون الاختبارات أنسب لذلك.

ويرتبط تحديد الأسلوب الإحصائي المناسب بهدف الدراسة، وطبيعة المجتمع المدروس وإمكانات البحث، وطبيعة الأسلوب المستخدم في حد ذاته. على هذا الأساس، يعتبر أسلوب المعاينة في جمع وعرض وتحليل البيانات الإحصائية الأنسب بالنسبة لأسلوب الحصر الشامل، بل في كثير من الأحيان يعد الأسلوب الوحيد الممكن لاستحالة الحصر الشامل (الدراسات التسويقية، مراقبة الجودة، سبر الآراء...)، وهذا نظرا لأنه الأسلوب الأكثر ملائمة مع معايير الحاجة إلى البيانات المناسبة في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة.

قائمة المراجع:

---

[1] محمد جاسم الياسري، مروان عبد المجيد إبراهيم، الأساليب الإحصائية في البحوث التربوية، الطبعة الأولى، 2001، ص18.

[2] محمد عبد العال النعيمي، مؤيد الفضل، الإحصاء المتقدم في دعم القرار بالتركيز على منظمات الأعمال الإنتاجية، الطبعة الأولى، 2007، ص33.

[3] مقيدش نزيهة، أهمية أسلوب المعاينة في الدراسات الإحصائية دراسة تطبيقية حول الحوكمة في الجامعة الجزائرية من خلال سبر للآراء، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص ص5-6.

[4] LESSARD Sabin et MONGA, statistique concepts et méthodes avec exercices et corrigés, 1993, P04.

[5] GAUTHY SINECHAL Martine et VANDERCAMMEN Marc, études de marchés- méthodes et outils, 2005, P74.

[6] بدرة كور غلي، دور بحوث التسويق في رسم الاستراتيجيات التسويقية (دراسة حالة ملبنة التل-مزلوق-سطيف)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، جامعة المسيلة، كلية العلوم التجارية،الجزائر،2007، ص11.

[7] المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، بحوث التسويق، المملكة العربية السعودية، 2008، ص28.

[8] زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان،ط2،مطبعة أبناء الجراح، غزة، فلسطين،2010،ص28.

[9] ذوقان عبيدات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[10] علي بن عبده بن علي الألمعي، أدوات البحث (الاستبيان – المقابلة – الملاحظة - الاختبار)، تم الاطلاع عليه بتاريخ :2016/01/08،مناح على الموقع: › ... › bafree.net قسم المساعدة.

[11] ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي: مفهومه، أدواته وأساليبه، ط14، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن،2011، ص113.

[12] سهيل رزق دياب، مناهج البحث العلمي، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2016/01/09،متاح على الموقع:
https://faculty.psau.edu.sa/.../doc-4-pdf-0da0df5d34d8b9e9d12500dc7d34..

[13] فوزية محمدي، محاضرات مقياس المنهجية والبحث العلمي، اطلع عليه بتاريخ:2015/01/09،متاح على الموقع :
elearn2013.univ-ouargla.dz/.../cour_la_methodologie...

[14] حسان حلاق، مقدمة في مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 139.

[15] نبيل حميشة، المقابلة في البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سكيكدة ،الجزائر، العدد 2012،08، ص ص 107-108.

[16] سعيد حسن عبد الفتاح الغامدي، ادوات البحث العلمي، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2016/01/09،متاح على الموقع:
www.gulfkids.com/pdf/Adwat-bahth.pdf

[17] سهيل رزق دياب، مناهج البحث العمي، مركز التطوير والتربوي بوكالة الغوث، غزة، فلسطين، 2003، ص ص 58-59.

[18]مركز معلومات ارجنومية التصميم، البحث العلمي ،تم الاطلاع عليه بتاريخ:2016/01/07،متاح على الموقع:
www.ergo-eg.com/comm/sr09.pd